

الملك فيصل

قال صلى الله عليه وسلم (أوصاني ديني بتسع أصابع
بها: أوصاني بالاعتدال في السر والعلانية والمدل
في الرضا والغضب والنهضة في الفنى والفقر وإن أعفوا
عن ظلمتي وأعطى من حرمني وأصل من قطعتني وإن يكون
صوتي فكر أو نطق ذكر أو نظير عبرا)

﴿ وكذلك أوصينا اليك قرآنا عربيا لتتذرع ﴾
﴿ أم القرى ومن حواها ﴾

اولئك قوم انبأوا أحسن البناء وأن عاهدوا وفوا وأن عقدوا شدا
ولا تقبلن ضجعا مخافة ميتة * وموتن بها حرا جلدك أملس
فالناس الاماروا وتحدوا * وما المعجز الا أن يضاموا فاجلسوا
فوالله مني تأخذ وسهها قبل يديها * ففتقر قجاران دار هيا المهر
ولا تحسبن المجد زقا وقينة * فالجدا لا سيف والفتكة البكر
وأني ابن قوم كأن نفوسهم * بها أنف ان تسكن الاحم والعظا
فلا عبرت في ساعة لا تمزني * ولا صمعتني مهجة تقبل الظلمة

١٩ فبراير سنة ١٩٢٦

مكة المكرمة ٥٥٥

يوم الجمعة ٦ شعبان سنة ١٣٤٤

الاتفاقية

بحر، وحده

الأتد دن وحدها ولم يكن في الاتفاقيتين بحث
ما عن أى شأن من الشؤون السياسية التي أثير
الناس الخدس والتخمين في شأنها فبقيت
إقارء نص ما تقرر وليحكم النصف بمذ لك
بما يريد وهذا نص الاتفاقيتين
اتفاقية بحر

نظرا للمعاهدة المودة بين حكومتى
العراق ونجدة المهادنة تأمين الصلات الحسنة
بينها والمروفة بمعاودة المحمرة التي قد وقعت
في اليوم السابع من شهر رمضان المبارك
سنة ١٣٤٤ الموافق ٥ ماي سنة ١٩٢٢
ونظرا للبروتوقولين المعروفين بالبروتوقول
رقم ١ والبروتوقول رقم ٢ اللذين اضيفا الى
معاهدة المحمرة المذكورة اعلاه والموقع
عليها في القير في اليوم الثاني عشر من شهر
ربيع الثاني المبارك سنة ١٣٤١ الموافق ٢
ديسمبر سنة ١٩٢٢

ونظرا لآلا برام المعاهدة والبروتوقولين
المذكورين آنفا طبقا للمادة من قبل حكومتى
العراق ونجدة

ونظرا لما تمهد به كل من حكومتى العراق
ونجدة في المادة الأولى من معاهدة المحمرة
المذكورة بأن يمنع كل منهما عشاره عن التمرد
على عشار الحكومة الأخرى وإن يماقب
كل من الحكومتين من يمدى من العشار
التابعة لها على العشار التابعة للحكومة الأخرى
وإن تمردا الحكومتان إذا حالت الظرف
دون قيام احداهما بالتسأ ديب اللاتق، في
امكان اتخاذ تدابير مشتركة طبقا للملات
الطبعة السائدة بينهما

ونظرا لاعتقاد حكومة صاحب الجلالة

تلفيضا من الديوان الملكي نص الاتفاقيتين
التين وصنعتا في مؤتمر بحر المنعقد في شهر
ربيع الاول والثاني من هذه السنة ١٣٤٤
فنشرناها فيما يلي وقد سميت اولاهما باتفاقية
بحر وكانت بين نجد والعراق وسميت
الثانية باتفاقية حده قررت الأمور المتمافة
بين نجد وشرق الاردن

ولقد كان الاجتماع لوضع هاتين الاتفاقيتين
في مكان يسمى (بام القرون) بين بحر وحده وهي
بترتيد عن الحديدية ساعتين على الماشى والحديدية
هى المكان الذى تم فيه الصالح للشهور بين
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين قريش
وكن بعد ذلك الصلح ما كان من أمر الاسلام
وانتشاره

اقد كثر الاتفاويل حول مؤتمر بحر
وتعددت الظنون وكثر المتحدون من محب
شفوق ومن عدو مختلق وكان يودنا ان ننشر
ذلك الاتفاق يوم تمت كتابته لتتجلى الحقيقة
كأمر للناس جميعا ولكن التامل الرسمي
قضى بأن يتأخر اعلانه حتى تتم المعاملات
الرسمية وقد تمت تقريرا

والا اتفاقيتان كما برهما الفارء لا تتماقان
من جهة جلالة الملك الافيا مختص بنجد وحدها
من غير تعرض لاي جهة من الجهات الأخرى
ولنجد الحرية المطلقة في عقد ما تشاء من
المقود مع من تشاء لما ترى فيه الصالح
والصالحه لها

واقرب ما تضمنته المعاهدتان بل كانه لم
يتجاوز البحث في الأمور المتمافة بشأن البدو
وتفلاهم ومنازهم بين نجد وشرق الأردن
والعراق والبحث في تقرير الحدود بين نجد وشرق

البريطانية والحكمومتين المذكورتين بأن
يحسن لاهاتين الحكومتين حرصا على الصداقة
وحسن الصلات بين العراق ونجدة وضع اتفاقية
بخصوص بعض المسائل المتعلقة بينهما

نحن الموقعين ادناه سلطان نجد وملحقاتها
عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود
وسيرجلبرت كلايتون المندوب المفوض من قبل
حكومة صاحب الجلالة البريطانية والخول
بأن يتوب عن الحكومة العراقية في الاتفاق
والتوقيع قد اتفقتا على المواد الآتية

(المادة الاولى): تعترف كل من دولتي العراق
ونجدة ان الغزو من قبل العشائر الفاطنية في اراضيها على
اراضي الدولة الأخرى ابتداء يستلزم مقاب مراكيبه
قبا بأسارا ما من قبل الحكومة التابعة لها
وان رئيس العشيرة المتعدية بعد مسؤولا

(المادة الثانية): أقرت محكمة خاصة، بالاتفاق
بين حكومتى العراق ونجدة، تنتظم من حين لآخر
للنظر في تقاضيل اى تمدد يقع من وراء حدود
الدولتين ولا حصاء الاضرار والخسائر ونميين
المسؤولية. ويكون تأليف هذه المحكمة
من عدد متساو من ممثلى حكومتى العراق ونجدة
وتعهد رئاستها الى شخص آخر من غير الممثلين
المذكورين تنفق على اختياره الحكومتان
وتكون قرارات هذه المحكمة قطعية وناقذة
(ب) بعد تعيين المسؤولية وتحقيق الاضرار
والخسائر الناشئة عن الغزو واصدو المحكمة
قرارها بذلك تقوم الحكومة التابعة لها الحكم
عليه بتنفيذ القرار المذكور وفقسا لعادات العشائر
وبما قية المحكوم عليه كما جاء في المادة الأولى
من هذه الاتفاقية

(المادة الثالثة): لا يجوز زامشائر احدى
الحكومتين اجتياز حدود الحكومة الأخرى
الا بعد الحصول على رخصة من حكومتهم وبعد
موافقة الحكومة الأخرى مع العلم انه لا يحق

لاحدى الحكومتين ان تمنع عن اعطاء الرخصة
او الموافقة اذا كان السبب في انتقال العشيرة
لداعى المرمى، عملا بعد احرسة المرمى

(المادة الرابعة): تعهد حكومتا نجد والعراق
بأن تقنا بكل مالد لهما من الوسائل، فير الطرد
واستعمال القوة، في سبيل انتقال كل عشيرة
او فخذ من احدى القطرين الى الآخر الا اذا
جرى هذا الانتقال بمعرفة حكومتهم ورضاهما
وتعهد الحكومتان بأن تمتنع عن تقديم الهدايا
ايا كان نوعها لملتجئين من البلاد التابعة للحكومة
الأخرى. بأن نظرا بعدن المخطط على كل شخص
من رعائهما يسعى لاستغلال العشائر التابعة
للحكومة الأخرى او تشجيعهم على الانتقال
من بلادهم الى البلاد الأخرى

(المادة الخامسة): ليس لحكومتى العراق
ونجدة ان تتضا برا مع رؤساء وشيوخ عشائر
الدولة الأخرى في الأمور الرسمية او السياسية
(المادة السادسة): لا يجوز لقوات العراق
ونجدة ان تتجاوز حدود بعضها البعض بقصد
تعقب المجرمين الا برضى الحكومتين

(المادة السابعة): لا يجوز لشيوخ العشائر
الذين لهم صفة رسمية اولوم رايات تدل على أنهم
قواد لقوات مسلحة ان يظهروا راياتهم في اراضي
الدولة الأخرى

(المادة الثامنة): اذا طلبت احدى الحكومتين
من عشارها النازلة في اراضي الدولة الأخرى
بجريدات مسلحة فلعشائر المذكورة احرار في
تأدية دعة حكومتهم على ان يحلوا بما اتلهم
واموا لهم بكل سكبينة

(المادة التاسعة): اذا انتهكت عشيرة من اراضي
احدى الحكومتين الى اراضي التابعة للحكومة
الأخرى وشنت الغارات بعد اتفاهها على البلاد
التي كانت تهاطن فيها بحق للحكومة التي تقم
العشيرة في اراضيها ان تأخذ منها ضاربات كافية

حتى اذا تكررت منها مثل ذلك الاعتداء تكون هذه الضمانات عرضة للمصادرة وذلك عدا العصاب المنصوص عليه في المادة الاولى وعدا ما قد تفرضه المحكمة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذه الاتفاقية .

(المادة الخامسة) : تتمتع حكومتنا الموقرة ونجد بأن تقوم بمذاكرات ودية لحدائق خاصة بشأن تسليم الجرمين طبقاً للمادة الرابعة بين الدول المتعاقبة وذلك في مدة لا تتجاوز السنة اعتباراً من تاريخ التصديق على هذه المعاهدة من قبل حكومة العراق .

(المادة الحادية عشر) : النص العربي هو النص الرسمي الذي يرجع اليه في تفسير مواد هذه الاتفاقية .

(المادة الثانية عشر) : تعرف هذه الاتفاقية باتفاقية بحره .

وقعت هذه الاتفاقية في مخيم بحره في الرابع عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٤ الموافق اول نوفمبر سنة ١٩٢٥

الامضات

(اتفاقية حده)

نظراً للعلاقات الودية السائدة بين الحكومة البريطانية السامية من جهة وسلطنة نجد وملحقاتها من جهة اخرى . ونظراً لرغبتها في تعيين الحدود بين نجد وشرق الاردن وتسوية بعض المسائل المتعلقة بذلك اختارت الحكومة البريطانية السامية سير جلبرت كلايتون . ك . بي . اي . سي . بي . ام . جي وعينته مندوباً مفوضاً عنها ليمقد اتفاقية في هذا الشأن مع السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود بالنيابة عن نجد وبناء عليه قد اتفق السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وسير جلبرت كلايتون وتماهدا على المواد الآتية :

(المادة الاولى) : يبتدى الحدين نجد وشرق الأردن في الجهة الشمالية الغربية من نقطة تقاطع دائره الطول ٢٩ (شرقي) ودائرة العرض ٣٢ (شمالي) حيث تنتهي الحدود بين العراق ونجد وتمتد على خط مستقيم الى نقطة تقاطع دائرة الطول ٢٧ (شرقي) بدائرة العرض ٣٠ (شمالي) فيتمتع دائرة الطول ٢٧ (شرقي) الى قطب تقاطعها بدائرة العرض ٢٥ (شمالي) ثم تمتد من هذه النقطة على خط مستقيم الى نقطة تقاطع دائرة الطول ٣٨ (شرقي) بدائرة العرض ٣٠ (شمالي) تاو كما يبرز من اطراف وادي سرخان لنجد

ثم يتبع دائرة الطول ٣٨ (شرقي) الى نقطة تقاطعها بدائرة العرض ٣٣ (شمالي) مما الخريطة التي يرجع اليها في هذه الاتفاقية لبيان الخطوط الحدودية بالذوا لية آتياً مقياساً على ملبون .

(المادة الثانية) : تتمتع حكومة نجد بأن لا تنهض اي حصن في (كف) ولا تستعمله والمنطقة في جوارها كنقطة عسكرية .

أما اذا رأت حاجة في حين من الاحيان لا تتخذ تدابير استثنائية بحوار الحدود للمحافظة على الاذن اولاى غرض آخر يستوجب حشد القوات العسكرية المسلحة فتتخذ بأن تجبر حكومة صاحب الجلالة لبريطانية بذلك في انرب وقت وعلاوة على ذلك تتمتع بان تمنع قواتها من التمدد على اراضي شرقي الاردن كل مالدتها من الوسائل .

(المادة الثالثة) : منعياً لسوء التفاهم الذي قد يحصل في الحوادث التي تقع قرب الحدود وتوثيقاً لمرى الثقة المتبادلة بين الطرفين والتعاون الكلي بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة نجد ، يتفق الطرفان على القيام بمضاربات متواصله بين المتمدن البريطاني في شرقي الاردن أو مندوبه وبين حاكم وادي السرحان

(المادة الرابعة) : تتمتع حكومة نجد بصيانية جميع الحقوق التي تتمتع بها في وادي سرحان القبائل غير تابعة لنجد سواء كانت حقوق الرعي او السكن او المالكية او ما يشبه ذلك من الحقوق التابعة بشرط ان تخضع تلك القبائل ، مادامت نازلة ضمن حدود نجد ، للقوانين الادارية التي لا تمس هذه الحقوق . وتماثل حكومتا شرقي الاردن نفس المعاملة رعايا نجد المتمتعين بحقوق ثابتة في شرقي الاردن شبيهة بالحقوق المذكورة .

(المادة الخامسة) : تعترف كل من نجد وشرق الاردن ان الغزو من قبل العشائر القاطنة في اراضيها على اراضي الحكومة الاخرى اعتداء يستلزم عقاب مرتكبيه عقاباً عادلاً من قبل الحكومة التابعة لها وان رئيس المشيرة المتعدية يمد مسؤولاً .

(المادة السادسة) (أ) تؤلف محكمة خاصة بالاتفاق بين حكومتى نجد وشرق الاردن نالهم من حين لآخر للنظر في تفصيل اي تعدد يقع من وراء الحدود ولا يصح الاضرار بالخصائر وتدين المسألة ويكون تأليف هذه المحكمة من عدد متساو من ممثلي حكومتى نجد وشرق

الاردن وتمهد رئاستها الى شخص آخر من غير الممثلين المذكورين يتفق على اختياره الحكومتان وتكون قرارات هذه المحكمة قطعية نافذة

(ب) بعدد بين السوابة وتحقيق الاضرار والخصائر الناشئة عن الغزو واصداو المحكمة قرارها بذلك تقوم الحكومة التابعة لها المحكوم عليه بتنفيذ القرار المذكور وفقاً لمعادات العشائر وبمعاملة المحكوم عليه كما جاء في المادة الخامسة من هذه الاتفاقية

(المادة السابعة) : لا يجوز زامشاً واحد من الحكومتين اجتياز حدود الحكومة الاخرى الا بعد الحصول على رخصة من حكومتهم وبعد موافقة الحكومة الاخرى مع المسلم انه لا يحتل لاحدى الحكومتين ان تمتنع عن اعطاء الرخصة او الموافقة اذا كان السبب في انتقال المشيرة لداعي المرحى ، عملاً بمبدأ حرية الرعي

(المادة الثامنة) : تتمتع حكومتا نجد وشرق الاردن بأن تقف بكل مالدتها من الوسائل . غير الطرد واستعمال القوة ، في سبيل انتقال كل عشيرة او فخذ من احدى القطرين الى الآخر الا اذا جرى هذا الانتقال بمعرفة حكومتهم ورضاهما . وتتمتع الحكومتان بأن تمتنع عن تقديم اللد اياها كان نوعها للمتجشئين من البلاد التابعة للحكومة الاخرى . وبأن تنظر اذ من السخط الى كل شخص من رعاياها يسمى لا مستجلب المشائر التابعين للحكومة الاخرى أو تشجيعهم على الانتقال من بلادهم الى البلاد الاخرى .

(المادة التاسعة) : ليس لحكومتى نجد وشرق الاردن ان تتخابرا مع رؤساء وشيوخ عشائر الحكومة الاخرى في الامور الرسمية او السياسية .

(المادة العاشرة) : لا يجوز لحكومتى نجد وشرق الاردن ان تتجاوز حدود بعضها البعض بقصد لعق المجرمين الا برضى الحكومتين .

(المادة الحادية عشر) : لا يجوز لشيوخ العشائر الذين لهم صفة رسمية أو ايام رايات تدل على انهم قواد قوات مسلحة ان يظهر واداياهم في اراضي الحكومة الاخرى

(المادة الثانية عشر) : على كل من حكومتى نجد وشرق الاردن ان تمنح حصرية المرور لجميع المسافرين والحجاج بشرط ان يخضع هؤلاء لافواجين الخاضعة بالسفر والحج الرسمية في نجد وشرق الاردن وعلى كل من هاتين الحكومتين

ان تخبر الحكومة الاخرى بأي قانون قد تنسب في هذا الخصوص

(المادة الثالثة عشر) : تتمتع حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان تضمن حرية المرور في كل حين للتجار من رعاياها بتجسس لفضاء تجارهم بين نجد وسوريا بما وبأياها وأن تحصل على الافهاء من الضرائب الجبركية وتغيرها لجميع الاموال التي تحتل منطقة الانتداب في سرورهما من نجد الى سوريا او من سوريا الى نجد على أن يخضع التجار وقوافلهم لما قد يلزم من التفتيش الكمركي وأن يكونوا حاملين وثيقة من حكومتهم تشهد أنهم تجار مشروعون ويشترط أن تتبع القوافل التجارية ذات الاموال المحملة طرقاً معروفة سيتفق عليها فيما بعد للدخول في منطقة الانتداب والخر وج منها مع العلم أن هذه القوافل لا تسرى على القوافل التجارية التي تقتصر تجارتها على الابل والحوانات ولا على المشائر التي تحتل تحتل المرات السابقة من هذه الاتفاقية وتتمتع حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تحصل على غير ذلك من التسهيلات المسكنة للتجار من رعاياها في منطقة الانتداب (المادة الرابعة عشر) : تبقى هذه الاتفاقية نافذة مادامت حكومة صاحب الجلالة البريطانية مكلفة بالانتداب على شرقي الاردن

(المادة الخامسة عشر) : قد دونت هذه الاتفاقية باللغة الانكليزية واللغة العربية ووقع كلا الطرفين المتعاقدين نسختين من النص العربي ونسختين من النص الانكليزي ويكون للنصين قيمة رسمية واحدة ولكن اذا وقع اختلاف بين النصين في تفسير مادة من مواد هذه الاتفاقية فيرجع الى النص الانكليزي

(المادة السادسة عشر) : تعرف هذه الاتفاقية باتفاقية حده

وقعت هذه الاتفاقية في حده في الخامس عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٤ الموافق ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

الامضاء

وقد تبرأت بعض مكاتب رسمية لتفسير بعض مواد هذه الاتفاقية كاللادة التي ذكرت في شأن تحصين كاف وان بناء سور تلك المدينة او وضع وشاشات او مدفع او بناء محكمة الجنود الامن بقصد المحافظة على الامن لا يمد من قبل التمهين المنوع

بجوارتي محمد بن عبد الله

صحة جلالة الملك

ذكرنا في الاسبوع الماضي نبأ العملية الجراحية التي اجراها الدكتور سالم بك في جن جن جلالته الملك وفي هذا الاسبوع بعد أن تم شفائه الجف من اجريت لجلالته عملية الحديقة الصناعية (وهي المقصود من العملية لازالة الضمف الذي طرأ على البصر بسبب الفسادة التي تولدت من المرض السابق) وقد نجحت العملية والحمد لله وبقيت عليه بسيطة جداً لئلا يفسد الشفاء وتنتهي ان شاء الله تعالى في بحر الاسبوع القادم وقد الادريسي

كما نشرنا من قبل أن نجل الادريسي السابق السيد علي بعث لجلالة الملك صرعات عدة يدعوه لضم الامارة للديار النجدية ولكن جلالة الملك ايده الله كان في كل ساعة يحارل المحافظة على تلك الامارة ومنع اي اعتداء عليها ولما وقع الخلاف في تلك الامارة بين وجاهها حائل أمير أفاضل المشكل فلم يوفق الى ذلك حتى ادى الامر الى أن السيد حسن عم السيد علي تغلب على ابن اخيه واستولى على صبيبا وجيزان وفر السيد علي ثم علمنا بعد ذلك انه رجع الى عمه والتجأ اليه ولا تزال السرية التي ارسلها أمير ابها لصبيبا وجيزان هنالك

وفي هذا الاسبوع وصل من السيد حسن الى مكة المكرمة وفد برئاسة محمد بن هادي النعمي لمتابعة جلالة الملك وقد حل الوفد ضيفاً على جلالته وحظي بالمثل بين يدي جلالته. واتصل بنا ان الوفد عرض على جلالة الملك باسم السيد حسن السمع والطاعة لجلالته وأنهم مستعدون لتلقي أي امر يأمرهم به فاجابهم جلالته بما خلاصته (انه لا مطلق لنا في دياركم ولا اريد الا اصلاح وتفهمون ان امر بلدكم يعني قري بها من حدودنا وان الامام يحيي ليس بيننا وبينه الا الصداقة والوداد والذي اري أن نسمى بينكم بالصلح ومنع سفك الدماء. واما الشر وط السقي ينبغي أن تكون بيننا وبينكم فانا مستعدون لها لكم لعمولها للسيد حسن حتى يتم الاتفاق عليها وليكن لديكم معلوماً ان ليس لنا غرض من الاغراض في اي بلاد كانت من بلاد العرب الا الثلاث مسائل : الاول ان يكونوا مسلمين مقيمين

على كتاب الله وسنة رسوله وما كان عليه السلف الصالح والائمة الاربعة

والثاني ان نعاون على البر والتقوى ونترك النزاع الذي يؤدى بنا الى الخذلان

والثالث أن نحفظ حدودنا ومما ملائنا وحقوق وعيافنا فالتا در على ذلك يكون احق ببلادنا والمعجز عنه نتناظر معه فيما يصلح ذات الدين وينمق الشقاق

هذا ما اتصل بنا من نتيجة الاجتماع وسنرى ما يقع بعد ذلك للقراء في حينه

الندوب الافرنسي

سافر الى جدة الندوب الافرنسي الذي ذكرنا خبر قدومه في الاسبوع الماضي وعلمنا أن ذهابه الى جدة كان لاستلام ادارة التنصلي في جدة في الوقت الحاضر وعلمنا انه بحث مع مندوب جلالة الملك في الاتفاقية التجارية المراد وضعها وتأجل اكمل البحث لينما تم الخابرة بشأن بعض المسائل الاساسية للدخول في البحث

للأمن في الحجاز

استدعى جلالة الملك قبل مدة جميع رؤساء قبائل الحجاز من حرب وجهينة وبلي وخلافهم وكان موعد اجتماعهم في حضرته او اخر رجب فاتوا جميعاً في الوقت المطلوب وقد قابلهم جلالة الملك في منزله الماصر فوهمهم بما نصحه به ثم قسم لهم الطرق في الحجاز الى مناطق وحددها وتمهد كل فريق منهم ضمن الحدود التي ائتمرها انه يحمل المسؤولية عن قبيلته بان كل عيب او مخالفة تقع منه او من واحد منهم فهو المسؤول عنه واشترط عليهم جلالة الملك

اولاً : ان يلتزموا شرائع الاسلام ويعملوا بها

ثانياً : أن يؤدوا ما فرض الله عليهم من الزكاة من جميع ما اوجب الله الزكاة فيه من ابل أو غنم أو حبوب أو نخيل أو خلافاها يؤدونها الى عامل جلالة الملك في اوقاتها

ثالثاً : الجهاد في سبيل الله وان يبادروا اليه مع المسلمين متى ورد عليهم الامر من جلالة الملك

رابعاً : المحافظة على عابري السبل من حجاج او جمال او طرقي او غيرهم وأنه ليس لهم شيء من الحقوق لا على الحجاج ولا غيرهم من عابري السبل وان جميع الحقوق السابرة بالماله ولبس اوم الا ما يتفضل به عليهم جلالة الملك من بيت مال المسلمين على عادته من اعطائه لرعاياه من غيرهم واشترطوا على انفسهم انه لا يدخل في بطونهم

هدو المسلمين وان هدو المسلمين هدوهم ومصدق المسلمين صدق ائهم فاذا اتوا جميع ما ذكر فاهم ما لا سلب وعابهم ما ائهم وقد اهلوا على ذلك عهد الله وامانه وان ائهم عليه لعنة الله وان يسلم الله عليه المسلمين « وقد اعطاهم جلالة الملك اذا اوفرا بما ذكر الا امان على انفسهم واموالهم وان لا يمشي فيهم الا ما تأمر به الشرع وان يقوم بحقوقهم الواجبة عليه في جميع الامور

لمنع التهرب

ابلغت الحكومة رؤساء القبائل المتترمة بمحاكمة الطرق مراقبة البضائع المهربة من السواحل بغير دفع الرسوم الكمر كيه عابها وعينت لكل جماعة حدوداً جعلتهم مسؤولين عنها ومما يقع فيها وقد كان تقسيم الحدود على الشكل الآتي :

فن ضبا وشماله الى حدود الوجه من الجنوب تكفل به أحد ابو طبقه ومن حدود الوجه الى حدود دافج تمهد به ابن رفاة ومن ام لج الى حدود دافج تمهد به ابن غنيم وجاعته ومن حدود دافج الى حدود دافج تكفل به كبار جهينة ومن حدود دافج وشمال الى حدود جدة من جنوب تمهد به بن مبير بك

ومن جده وجنوب الى حدود الليث تمهد بها عطية الله وسليمان القرشي والتماليه وتمهد بحدود الليث اميرها عبيد العزيز بن هاشم وتمهد بحدود القنفذة اميرها صالح السليم ورؤساء التنفيذ

وقد اصرت الحكومة الجميع بما يأتي

(١) على كل متترم مقاطعة من المقاطعات أن يراقب جميع البضائع التي تهرب من المراسي الخارجة من المدن وجميع البضائع التي تهرب من المدن ولا يحمل اصحابها السكوشان الرسمي المطلوب

(٢) اذا لا قوا شيئاً من هذه الاموال المهربة عليهم اخذها لأقرب مركز رسمي من مراكز الحكومة وتسليمها مع اصحابها للحكومة

(٣) ان كل من يقبض على شيء من الاموال المهربة ويسلمها للحكومة يعطى مسكناً فة له ربح البضائع التي يأتي بها

(٤) اذا بلغ الحكومة أنه مرفق قطعة من مقاطعات المتترم بضائع مهربة ولم يخبر

الحكومة عنها فالحكومة تعطي للمخبر قيمة ربع البضائع اولا وثانياً تأخذ قيمة هذا الربع من المتترم وتجازى المتترم بمجازاه صادر من وازي صدره او غفلته ثانياً تعزل المتترم من وظائفه وتبدله بمن هو خير منه

هذا ما يتفق بالذين التزموا بحفظه الطرق وما الذين يهربون البضائع فمنان الحكومة لهم ان كل من يهرب شيئاً من الاموال من اي جنس كان سواء كانت داخلة للبلاد او خارجة منها وقبضت الحكومة عليه او علمت به وتحقت ذلك فانها تصادر جميع المال المهرب ونجس المهرب مدة ستة اشهر ونعنه من البيع والشراء في الحجاز في الشامي

حظي بمقابلة جلالة الملك في الشامي مساء الخميس الماضي المستر اليس مخابر جريدة - اندي افينج بوس وسأل جلالته بضعة أسئلة في الشؤون الحاضرة لجنة التشكيلات

علمنا أن لجنة التشكيلات التي اجتمعت في جدة اتمت بحثها وقد رفقت قراراتها لجلالة الملك للنظر فيها وتصديقها وعلمنا ان جلالته شكل لجنة خاصة تنظر في تلك القرارات لترفع لجلالته ملا حظاتها في شأنها ليكون التصديق بعد ذلك

البواخر في جدة

جاءنا من ادارة الرفا في جدة انه وصل الميناء في ٣ شعبان الباخرة مسامو ونزل منها ٤٤ حاجاً ثم سافرت الى ينبع ووصلت ايضا الباخرة برلس من السويس وعليها ٨٠٨ طرود من مختلف البضائع عين زبيدة

لا يزال سعادة المهندس المائي كمال بك يداوم الذهاب والاياب ويتمتع بجري عين زبيدة لوضع تقريره الذي بشأنها

وكيل اللوازم الخاصة

صدر الامر العالي بتعيين عبد الله الحمد الفضل وكيل اللوازم الخاصة بإدارات جلالة الملك

الامطار

هطلت امطار غزيرة في جدة يوم الاربعاء وقد ملأت ما يقرب من ثلث الصحاويج وهطلت امطار عظيمة في ينبع ملأت صهاريجها كلها

التلفون اللاسلكي

علمنا ان الحكومة مدت تمثال عن التفرعات الاسلكية وفيها لتستعملها في المملكة الحجازية النجدية

۱۵۰

میرزا علی